

[٣] كِتَابُ الزَّكَاةِ

١٧٣ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَأَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْرِجْهُمْ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْرِجْهُمْ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ. فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»^(١).

١٧٤ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٢).

(١) رواه البخاري برقم (٤٣٤٧) ومسلم (١٩) - ٣٠ و ٣١. وعزوه لرقم (١٩) - ٢٩. كما فعل سليم الهلالي، والأرناؤوط وحلاق لرقم (١٩) مطلقاً خطأ، فذلك حديث معاذ.

(٢) رواه البخاري برقم (١٤٠٥) ومسلم (٩٧٩) - ١.

١٧٥ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ، وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»^(١).
وفي لفظ: «إِلَّا زَكَاةَ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ»^(٢).

١٧٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ
الْخُمْسُ»^(٣).

الْجُبَارُ: الْهَدْرُ الَّذِي لَا شَيْءَ فِيهِ. وَالْعَجَمَاءُ: الدَّابَّةُ.

- (١) رواه البخاري برقم (١٤٦٤) ومسلم (٩٨٢) - ٨.
(٢) هذا اللفظ عند أبي داود برقم (١٥٩٤) وسنده عنده ضعيف، خلافا لما قاله
سليم الهلالي إنها صحيحة. لأنها من طريق رجل مبهم عن مكحول عن عراك
ابن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً فذكرها.
والحديث عند البخاري برقم (١٤٦٣ و ١٤٦٤) من طريقين عن سليمان بن
يسار وخثيم بن عراك بن مالك عن عراك بن مالك عن أبي هريرة بدونها.
لكن عند مسلم (٩٨٢) - ١٠. والدارقطني (١٢٧/٢) برقم (٦) من طريق
مخرمة بن بكير عن أبيه عن عراك به فذكرها.
وله طريق أخرى عند الدارقطني في السنن (١٢٧/٢) برقم (٧) تابع فيها
جعفر بن ربيعة بكيراً وفيها ضعف.
لكن في طريق أخرى له (١٢٧/٢) برقم (٥) من طريق عبيد الله بن عمر
عن أبي الزناد عن أبي هريرة فذكره. وهي حسنة، فبالجملة الزيادة صحيحة
والحمد لله.

(٣) رواه البخاري برقم (١٤٩٩) ومسلم (١٧١٠).

١٧٧ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ)، فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جَحِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ عَمَّ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَحِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، فَقَدْ اخْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا». [ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ! أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ؟»].^(١)

١٧٨ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ)، [قَسَمَ فِي النَّاسِ فِي الْمَوْلَقَةِ قُلُوبُهُمْ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا، فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ، إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ] مَا أَصَابَ النَّاسَ، فَخَطَبَهُمْ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَالًا فَهَدَاكُمُ اللَّهُ بِي؟ وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلْفَكُمُ اللَّهُ بِي؟ وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللَّهُ بِي؟». كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ. قَالَ: «مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تُحِبُّوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ. قَالَ: «لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ: جِئْنَا كَذًّا وَكَذًّا، أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ

(١) رواه البخاري برقم (١٤٦٨) وبديل ما بين القوسين: «أمر رسول الله ﷺ بصدقة» وعنده: «فهي عليه» بدل: «فهي علي»، وليس عنده ما بين المعكوفين، ومسلم (٩٨٣) وهذا لفظه.

وَالْبُعِيرَ، وَتَذْهَبُونَ بِالنَّبِيِّ إِلَى رَحَالِكُمْ؟ لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً
مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيَا وَشِعْبًا، لَسَلَكْتُ وَادِي
الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا. الْأَنْصَارُ شِعَارٌ، وَالنَّاسُ دَنَارٌ. إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ
بُعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ»^(١).

[٣٢] بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

١٧٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ
صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ
وَالْمَمْلُوكِ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ: فَعَدَلَ
النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ [عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ]^(٢).
وفي لفظ: أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ^(٣).

(١) رواه البخاري برقم (٤٣٣٠) وهذا لفظه على تصرف يسير فيه، وليس عنده قوله:
«في أنفسهم»، ومسلم (١٠٦١) وعنده بدل ما بين القوسين: «أن رسول الله ﷺ
لما فتح حنينًا»، وعنده: «قسم الغنائم فاعطى المؤلف قلوبهم، فبلغه أن الأنصار
يحبون أن يصيبوا» بدل ما بين المعكوفين، وعنده: «الإبل» بدل: «البعير».

(٢) رواه البخاري برقم (١٥٠٣) و(١٥١١) ومسلم (٩٨٤) - ١٢ و ١٣ و ١٤. وليس عندهما
ما بين المعكوفين أي من فعل الناس، وإنما عندهما: (من فرض رسول الله ﷺ).

(٣) رواه البخاري برقم (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٦) - ٢٢. واقتصر الأرنؤوط وبعه =

١٨٠ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ، وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ: أَرَى (مُدًّا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُدَّيْنِ).

[قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أَخْرِجُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ].^(١)

* * *

= حلاق وسليم الهلالي في عزوه للبخاري فقط.

(١) رواه البخاري برقم (١٥٠٦ و ١٥٠٨) وليس عنده ما بين المعكوفين، ومسلم

(٩٨٥) - ١٧-٢١. وعنده: «نخرج» بدل: «نعطيها»، وعنده: «مُدَّين من سمر»

الشام تعدل صاعًا من تمر» بدل ما بين القوسين.